

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٩٠

الأربعاء، ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

يومين والمعني بالنهوض بالصحة العالمية في ظل الأزمة. وقد أتاح ذلك فرصة هامة للدول الأعضاء لتعلم المزيد عن مواجهة المشاكل الصحية الملحة الراهنة والتأكيد مجددا على التزاماتنا لتحسين الصحة العامة العالمية، بما في ذلك ما يتعلق منها بالإيدز.

في آب/أغسطس ٢٠٠١، اعتمدت الجمعية العامة إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأعيد التأكيد لاحقا على هذا القرار في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٦. ومنذ ذلك الوقت، ما برحت تُبذل جهود غير عادية للتصدي لهذا الفيروس الفتاك والتخفيف من حدة انتشاره.

غير أن هدفنا - لتحقيق إتاحة الخدمات للجميع فيما يتعلق بمعالجة نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول العام المقبل - لا يزال بعيد المنال. وفي عام ٢٠٠٧، بلغ مجموع المصابين بالفيروس ٥,٥ مليون من الشباب الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٢٤ عاما. ومما يثير الرعب أن نصف ذلك العدد تقريبا، أو ٢ ٥٥٠ ٠٠ من هؤلاء الشباب فتيات يعشن في أفريقيا جنوب الصحراء.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كوجا (جمهورية مولدوفا).

البند ٤١ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تقرير الأمين العام (A/63/812)

مذكرة من الأمين العام (A/63/152 و Add.1)

مشروع مقرر (A/63/L.73)

السيد فلوس (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): تود إسرائيل أن تشكر الأمين العام على تقريره عن التقدم المحرز نحو تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (A/63/812). وتود إسرائيل أيضا أن تشكر الأمين العام على الدعوة إلى عقد المنتدى الرفيع المستوى قبل

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



العكوسة. وهذه الدورة تتعلق بالجوانب الثقافية والاجتماعية والنفسية والطبية لفيروس نقص المناعة البشرية مع التركيز على الفنيين في مجال الصحة.

ما برج الشركاء المحليون والوطنيون والدوليون هامين للغاية. ويمكننا أن نعمل كعنصر حفاز للمنجزات الإيجابية باقتسام الأنماط الناجحة وفتح قنوات الاتصال بشأن الوقاية والتدريب وبناء القدرات وتقديم الرعاية المباشرة. وإسرائيل مكرسة للشراكة مع البلدان الأخرى وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء للتخفيف من حدة مرض الإيدز واستئصال شأفته في النهاية. وإسرائيل محظوظة إذ لديها معدل متدني من الإصابات بالإيدز، فقط ٥ ٠٠٠ شخص تقريبا هو عدد المصابين بالفيروس حتى عام ٢٠٠٧. ويرجع هذا جزئيا إلى الاتجاهات الثقافية والجهود الواسعة النطاق والبرامج التي تشمل التعليم والاختبارات المجانية الواسعة الانتشار والرعاية المباشرة. ومن بين هذه الخدمات المستوصفات الصحية للأمهات والأطفال الممولة من الدولة - المعروفة باللغة العبرية بثبات شلاف - وهو نظام رعاية صحية استباقي ووقائي قائم في المجتمع المحلي، يكفل، في جملة خدمات، الوقاية من انتقال المرض من الأم إلى الطفل.

إن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز وباء يدمر شبابنا. وعلينا الالتفات إلى إعلان الالتزام المعني بمرض الإيدز "مقتضى القيادة هو إبداء التزام شخصي وإنجاز أعمال ملموسة" (القرار ٢/٢٦، المرفق، الفقرة ٣٦) ومن شأن التدابير الواسعة والمحددة التي تتخذها الحكومات والتي يكملها المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية وغيرها الإسراع في جهودنا.

أود أن أختتم كلمتي بالإعراب مرة أخرى عن التزام إسرائيل بإعلان الالتزام المعني بالإيدز وبالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبتكرار رغبتنا في البقاء في شراكة مع الدول الأعضاء واستئصال شأفة الإيدز.

وكما استمعنا قبل يومين، فإن بوتسوانا نموذج يحتذى به للكيفية التي يستطيع بها النهج الشمولي الوطني القائم على الاعتراف السياسي والإرادة السياسية والقرار مواجهة الآثار التي تولدها المحن الشديدة وإحراز نتائج ملهمة.

ولا بد لنا من تجديد التزاماتنا لكبح انتشار الفيروس وعكس مساره بتكرس واندفاع غير مسبوقين. ويجب أن ينصب تركيزنا على النساء والفتيات وبصورة خاصة. ولا بد لجهودنا من أن تكون شاملة وكلية. ونعتقد أن هناك نهجا هاما لمنع تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتمثل في استخدام التثقيف الوقائي الموجه نحو الفنيين الصحيين والمدرسين وقادة المجتمع والشباب بصورة خاصة. ولا بد لمساعدتنا من أن تشمل النهج الثقافية والاجتماعية والطبية. وإسرائيل ملتزمة التزاما كاملا بهذا الجهد.

إن الوكالة الإسرائيلية للتعاون الدولي "ماشاف"، تعمل على تدريب وبناء القدرات مع البلدان الشريكة التي تخوض كفاحا ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومؤخرا، استضافت "ماشاف" مشاركين من الكاميرون ونيجيريا وكوت ديفوار وإثيوبيا وكينيا في دورة تدريبية بعنوان "الصحة الجنسية والوقاية من الإيدز عند المراهقين". وهذه الدورة تناولت طائفة من المواضيع المتعلقة بالفيروس عند المراهقين. وشملت المواضيع مسابقات مثل استعمال المراهقين لوسائل منع الحمل والنشاط الجنسي للمراهقين والاتصال بين الأشخاص والقوالب النمطية القائمة على نوع الجنس والعنف الجنسي والاعتداء الجنسي والوصم واحترام الذات.

وثمة مثال آخر على البرامج التي تضطلع بها الوكالة الإسرائيلية للتعاون الدولي "ماشاف"، ألا وهي الدورة التي تعقدتها للموظفين الطبيين من إثيوبيا عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات

ويسرني أن أبلغ الجمعية بأن أوكرانيا قد أحرزت تقدما كبيرا نحو كفاءة وصول الجميع إلى العلاج والوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل وزيادة الوعي بشأن الوقاية من الإيدز، وخاصة بين أوساط الأطفال والشباب. كذلك قمنا بخطوات ملائمة لزيادة الوصول إلى المعالجة البديلة للعقار والالتهفات إلى الأدلة التي تثبت أن هذه المعالجة تقلص من انتقال الفيروس فيما بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن. وقد تجسدت هذه المنجزات في تقرير الأمين العام.

وفي الواقع، بينما لا يمكن للتقدم الآنف الذكر إلا أن يلهمنا، نقر بأنه لا تزال هناك خطوات أخرى عديدة يتعين اتخاذها. فنحن في أوكرانيا ندرك جيدا الخطورة التي يمثلها الإيدز ونقر بتعقد وحسامة المهام التي أمامنا. ولا يزال الوباء يمثل تحديا ومن ثم أولوية عليا لأنشطة رئيس وحكومة أوكرانيا. ونشعر بقلق عميق إزاء معدل انتشار الوباء. إننا إذ نطمح إلى تحقيق نتائج ملموسة في ذلك الصدد، تعمل سلطاتنا الوطنية دون كلل على ترجمة الاستراتيجيات الوطنية والسياسات في هذا المجال إلى برامج وطنية.

تلك المهمة تقتضي زيادة في التمويل من جانب حكومة أوكرانيا ودعمًا ثابتًا من شركائنا الخارجيين. ونعرب عن خالص تقديرنا لمجتمع المانحين وشركائنا الدوليين على مساعدتهم في الإعداد لاستجابتنا الوطنية للوباء.

ما فتئ الإيدز من أخطر التحديات في عصرنا. ولا يمكن تحقيق النصر في هذا الكفاح إلا من خلال العمل المكثف في جميع أرجاء العالم. ونحضر المجتمع الدولي على تعزيز دعمه لأكثر البلدان تأثرا وعلى زيادة تمويل البحوث الخاصة بمكافحة الإيدز.

نعتمد أن السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق هذا الهدف ينبغي أن تشمل تدابير محددة وهادفة في

السيد سيرجيف (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):
إذ تؤيد البيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا، أود أن أتطرق إلى بعض المسائل ذات الاهتمام الوطني الشديد بالنسبة لأوكرانيا.

أود في مستهل كلمتي أن أشكر الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات (A/63/812) المقدم في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال. وترحب أوكرانيا أيضا بتقرير وحدة التفتيش المشتركة (A/63/152 و Add.1) عن استعراض التقدم الذي أحرزته منظمات الأمم المتحدة في تحقيق الغاية ٧ من الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والذي يقدم لنا استعراضا شاملا وواضحا لخطط وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن هذه المسألة التي تكتسي أولوية عالية.

ونشعر بالامتنان للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والبنك الدولي ومنظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف، على دعمها الكبير وشرارتها الموثوقة في التغلب على الوباء في أوكرانيا. إن الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة بشأن الإيدز والاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تحقيق إعلان الالتزام المعني بالإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كانت كلها التزامات عالمية قوية ومعالم هامة على طريق التوصل إلى توافق في الآراء متفق عليه بشأن الأهداف الرئيسية التي سيتم السعي إلى تحقيقها على مر السنين في الكفاح ضد الإيدز. ومن الجدير بالذكر أن أوكرانيا كانت من بين البلدان التي أخذت زمام المبادرة بعقد الدورة الاستثنائية التاريخية للجمعية العامة. ومنذ ذلك الحين، ما برحت تتحقق منجزات هامة في التصدي إلى الوباء على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

بالإيدز، وهو مجال ما برح التعاون الدولي فيه عنصراً جوهرياً.

إن التضامن في هذا الكفاح لا ينبغي حجبته من جانب البلدان التي حققت بعض المؤشرات الإيجابية ولكنها لا تزال بحاجة إلى التعاون الدولي لاستدامة منجزاتها. فهذا هو الحال بالنسبة للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا الذي ينبغي له إيلاء اهتمام أكبر لاحتياجات البلدان ذات الدخل المتوسط. وفي حالة كوستاريكا تم تحقيق منجزات هامة في هذه المجالات مثل الحصول على العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية ومنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل وإجراء الفحوص وإسداء المشورة، ولكن ما فتئت بحاجة إلى بذل جهود إضافية إذا ما أريد الإبقاء على تلك المنجزات واستدامتها. ومثلما ذكر الأمين العام في تقريره، فإن وباء الفيروس/الإيدز يشكل تحدياً عالمياً طويلاً الأمد يتطلب التزاماً مستمراً لكفالة وجود استجابة فعالة بعيدة المدى.

إن معايير الصندوق العالمي المستخدمة في تحديد الموارد المعدة للمساعدة تركز على مؤشرات يجب، في حالة البلدان ذات الدخل المتوسط، أن تكون أكبر من ١ في المائة من مجموع السكان أو ٥ في المائة في حالة الجماعات المعرضة للخطر. لكن الصندوق العالمي أنشئ لتعزيز التغيير الجذري في التركيز على مكافحة الإيدز والسل والملاريا. ونظراً للطابع الاجتماعي والوبائي للفيروس/الإيدز، ينبغي عدم ترك أي بلد بدون مساعدات جامعة وشاملة.

والواضح جداً أن وباء الفيروس/الإيدز ليس مجرد مشكلة صحية عامة. فالحاجة إلى حماية حقوق الإنسان، كجزء من المهمة، جلية تماماً. ولا يجب توفير الحصول على الرعاية الطبية فحسب، وإنما يجب ضمان ما يكفي من المساعدات العامة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ونوعية حياة جيدة للمصابين بالفيروس.

مجالات مثل الوقاية وحصول الجميع على المعالجة والرعاية ودعم إمكانية الوصول إلى الأدوية المقدر على شرائها بالنسبة لجميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية؛ واقتسام التجارب الناجحة؛ وتطوير إطار عالمي للبرامج الوطنية المعنية بمكافحة الإيدز، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان، وخاصة الأطفال والنساء؛ والتعاون مع الموظفين العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ونود أن نشدد على أهمية التعاون الوثيق بين هيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والحكومات للتصدي للوباء بطريقة فعالة وشاملة.

إن حكومة بلادي تواقه إلى المساهمة في التعاون على الصعيد الوطني والدولي في هذا المجال. وتود أوكرانيا أن تكرر مرة أخرى التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال للأهداف الواردة في الخطة العالمية بشأن الإيدز. ونحن على استعداد للتعاون عن كثب على جميع الصعد في مجال على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة للبشرية.

السيد هرنانديز - ميليان (كوستاريكا) (تكلم

بالإسبانية): إننا في مرحلة حاسمة من تحديد التزاماتنا بشأن الإيدز للصمود أمام التحدي الهائل المتمثل في تحقيق الأهداف التي وضعناها في عام ٢٠٠١ ومؤخراً في عام ٢٠٠٦. ونؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل المكسيك باسم مجموعة ريو ونقر بأنه مع تبقي عام واحد على الموعد النهائي لتحقيق أهدافنا، ما زال يتعين عمل الكثير.

لقد أضرت الأزمة المالية باستدامة منجزات العديد من البلدان. والصلة بين التخلف الاقتصادي وارتفاع الإصابات بالإيدز عقبة رئيسية أمام الدول النامية. وهناك حاجة للتضامن والعمل المشترك وحصول الجميع على الوقاية والعلاج والرعاية والدعم، أي جميع الأشخاص المصابين

في المعدل العام للوفيات بالإيدز، وأن المزيد من المصابين بالإيدز في منطقة البحر الكاريبي أمكنهم الحصول على العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية، وأنه بات هناك وعي متزايد إزاء ضرورة التخفيف من الوصم والتمييز، وأن المزيد من الاختصاصيين يجري تدريبهم في الميادين المتعلقة بالإيدز.

ومع ذلك، ورغم أفضل الجهود التي نبذلها، لا تزال هناك ظروف خارجة عن سيطرتنا تعيق تنفيذ التزامنا. ويقتى الإيدز السبب الرئيسي لوفاة من هم بين ١٥ و ٤٤ عاماً، ومعدل الإصابة بتزايد بين النساء وبين الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، ومنطقة البحر الكاريبي ما زال لديها ثاني أكبر معدل لشيوع الفيروس في العالم.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أي قبل عام واحد بالتحديد، أحرزت الجمعية العامة في اجتماعها الرفيع المستوى المعني بالفيروس/الإيدز تحليلاً ذاتياً يتعلق بالوباء وبما توصلنا إليه. وقد جددنا التزامنا بالهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية القاضي بمكافحة الفيروس/الإيدز والملاريا وأمراض أخرى، وأكدنا من جديد التزامنا بالمضي صوب الوصول العالمي إلى الوقاية من الفيروس وعلاج المصابين ورعايتهم ودعمهم بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق هدف وقف انتشار الفيروس/الإيدز وعكس مساره بحلول عام ٢٠١٥.

ومنذ ذلك الاجتماع الماضي في عام ٢٠٠٨، ما فتئ المجتمع الدولي، كما نعلم جميعاً، يعاني من الأزمة المالية والاقتصادية التي أشلت كل ركن من أركان المعمورة. وأمضت الأمم المتحدة الأشهر القليلة الماضية في التركيز على معالجة هذه الأزمة المالية، وكذلك فعلت مؤسسات بريتون وودز والمنظمات الدولية والإقليمية، والدول القوية والنامية على حد سواء.

وفي خضم كل هذا، من الضروري الحفاظ على المستوى ذاته من الالتزام الذي أبديناه قبل عام بمكافحة

والتمييز وعدم المساواة والعنف ضد المرأة عوامل لها أثر كبير على تزايد إصابة النساء بالفيروس/الإيدز. وعدم حماية الضعفاء على نحو كاف، من قبيل المتهين للجنس ومستخدمي المخدرات والرجال الذي يقيمون علاقات جنسية مع رجال إلى ما هنالك، هو تحد آخر يجب أن نواجهه. وهناك أيضاً مستويات مقلقة من الإصابات في صفوف المراهقين والشباب، لذلك فإن استراتيجيات الوقاية تحتاج إلى تركيز أكبر على هؤلاء الناس.

وتشدد كوستاريكا على أن الجهود المبذولة لتعزيز القوانين والاستراتيجيات المتعددة القطاعات للحماية الاجتماعية حيوية لأجل كفالة الرعاية والرفاهية للمصابين بالفيروس. وكفالة المساواة في نوعية الحياة للمصابين بالفيروس/الإيدز هي أيضاً جانب هام من جوانب التصدي للتحدي الذي يمثله هذا الوباء.

وأخيراً، كما قلت في البداية، أن مكافحة الفيروس/الإيدز مهمة مشتركة ومسؤولية متشاطرة على جميع الصعد. وانخراط جميع القطاعات وتعاونها بنشاط، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الاجتماعية والمؤسسات الدينية والمؤسسات التربوية والقطاع الخاص، مكونان رئيسيان ضمن الاستراتيجيات الوطنية الضرورية لتوفير الأجوبة المناسبة التوقيت والفعالة والدائمة.

السيد بارت (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية): إن مسألة الفيروس/الإيدز بالنسبة إلى سانت كيتس ونيفس لا تزال أحد التحديات الملحة التي تواجهها بلداننا. فما فتئنا نستعرض لشيوع الفيروس بدرجة كبيرة وأثره على مختلف القطاعات في مجتمعنا يتفاوت تفاوتاً واسعاً. بيد أننا نعتمد نهجاً مسؤولاً جداً في مكافحة هذه الآفة ونظل نعمل على تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً في مواجهة هذا الوباء. ويسرنا أنه في العام الماضي حصل تراجع

ولا بد أن نظل مقتنعين الآن بأن التغلب على تحديات الإيدز أمر حتمي على الإطلاق يجب أن يستهلك كل جهد من الجهود التي تبذلها.

وتقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض التقدم الذي أحرزته منظمات منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الهدف ٦ والهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية لمكافحة الفيروس/الإيدز (A/63/152/Add.1) يبرز أن عدد المصابين بالمرض أخذ في الارتفاع. ونتيجة لتلك الزيادة، هناك أيضاً حاجة إلى موارد إضافية لمواجهة هذه التغييرات وعلى رغم الأزمة الاقتصادية والمالية، علينا ألا نخذل الذين تجري رعايتهم وحمايتهم.

وتؤيد سانت كيتس ونيفس أيضاً دور إدارة شؤون الإعلام في توعية الناس، ونحن ملتزمون بشراكة دولية بالتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة. ونحث الدول الأعضاء على أن تعيد تأكيد التزاماتها لكل من العامين ٢٠١٠ و ٢٠١٥، وعلى أن تظل منخرطة في عملية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لأن القيادة السياسية ذات أهمية حاسمة في ضمان استدامة البرامج على الأجل الطويل لتحقيق تعميم الخدمات ووقف انتشار هذا الوباء.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/63/812، وعنوانه "التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز".

ويشرفني اليوم أن أحاطب الجمعية في هذا الموضوع البالغ الأهمية المتعلق بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،

الفيروس/الإيدز. وقبل يومين، أي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أقام الأمين العام/السيد بان كي - مون، منتدى يتعلق بالنهوض بالصحة العالمية في وجه الأزمة. وخلال ذلك المنتدى، قالت الدكتورة مارغريت تشان، المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية، إن المجتمع الدولي بحاجة إلى الحفاظ على الزخم الذي توصلت إليه في النهوض بالصحة العالمية وسانت كيتس ونيفس تؤيد هذا الكلام.

ويعتقد وفدي اعتقاداً راسخاً أنه علينا في هذه المرحلة من مكافحة الفيروس/الإيدز ألا نقلل من تركيزنا أو نخفف من جهودنا. على العكس من ذلك، يجب أن يظل المجتمع الدولي منخرطاً في العمل، ويضغط في سبيل الوفاء بولايته المتمثلة في مكافحة المرض.

وتشيد سانت كيتس ونيفس بالأمين العام والمديرية العامة على عقد المنتدى/وتشيد بالأمم المتحدة على عقد هذا الاجتماع اليوم. وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالفيروس/الإيدز على قيادته المستمرة، لا سيما في التحرك صوب تحقيق الوصول العالمي، وعموماً على ما يقدمه من مشورة وتوجيه، الأمر الذي أبقى الشراكات العالمية قائمة حول مبادئ متفق عليها. ويحدونا الأمل أن تشير هذه الأنشطة إلى الاندفاع الأخير نحو تحقيق أهدافنا المرجوة لعام ٢٠١٠ والالتزام المتزايد بتحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وإزاء هذه الأزمة المالية، تهيب سانت كيتس ونيفس بالدول الأعضاء أن تجدد التزامها بالمساعدة الإنمائية الرسمية. فبدون هذه الصناديق والأموال، قد يضيع كل التقدم الذي أحرزناه في تثقيف عامة الناس، ومعالجة المرضى وتوفير البنية التحتية لمعالجة المرضى، وتطوير العقاقير ذات الصلة ووضع القوانين المحلية المناسبة. وعلينا ألا نتوان في التزاماتنا بالوصول العالمي إلى برامج الوقاية الشاملة، والعلاج والرعاية والدعم.

١٩٨٩. ويمثل الذكور نسبة ٩٠ في المائة من مجموع الأشخاص المصابين بالمرض، وغالبيتهم من الذين يتعاطون المخدرات عن طريق الحقن؛ ولم ترد حتى الآن تقارير عن حالات لانتقال الإصابة رأسياً من الأم إلى الطفل.

ونظراً لأن البوسنة والمهرسك تصنف ضمن فئة البلدان ذات مستوى الوباء المنخفض، ثمة فرصة للقيام بالرصد وللتحكم في العدوى بهذا المرض الصعب المراس والفتاك. وقد أنشأ مجلس وزراء البوسنة والمهرسك، بالتعاون التقني من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، المجلس الاستشاري الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

كذلك يضطلع القطاع غير الحكومي في الآونة الأخيرة بأنشطة رئيسية في تنفيذ حملات التوعية وإقامة التعاون بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية. كما تعلق البوسنة والمهرسك أقصى درجات الأهمية على التعاون الإقليمي، ويدعمها في ذلك عدد من الجهات الفاعلة الدولية منها البرنامج المشترك، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها. وأود أن أشير إلى انعقاد المؤتمر الإقليمي الثالث للبلقان بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في بلدي العام الماضي تحت عنوان "فيروس نقص المناعة البشرية ونوع الجنس: تهية البيئة الداعمة".

وأود أن أختتم بأن أؤكد للجمعية التزام البوسنة والمهرسك الكامل بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والالتزام السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتحقيق الغايات والأهداف المحددة في الإعلانين.

وأن أعرب عن دعم بلدي للجهود العالمية المبذولة في هذا الصدد وأبلغ الجمعية في إيجاز بالتقدم الذي يجريه بلدي في مكافحة هذا الوباء.

وتعرب البوسنة والمهرسك عن تأييدها لبيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به ممثل الجمهورية التشيكية. ونرحب بالتقدم الهام غير المسبوق المحرز في مكافحة الإيدز، الذي تعد الأمم المتحدة القوة الرئيسية ومحور العمل المشترك فيه. كما نهنئ جميع الجهات الفاعلة التي أسهمت في هذا الجهد المشترك ونرى أن النتائج التي تحققت لم تكن ممكنة بدون التعاون والثقة بين الحكومات الوطنية والمجتمع المدني.

ولا تزال مكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أكبر أولويات المجتمع العالمي، ولهذا السبب يجب أن توحد الحكومات جهودها مع المجتمع المدني لتعزيز النظم الصحية في أنحاء العالم. وندرك جميعاً أن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية تشكل تهديداً للأمن البشري، مما يجعل الاكتشاف المبكر أمراً ضرورياً. وينبغي أن يتاح الفحص والعلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الراجعة بالجماع وللجميع. كما ينبغي أن يقدم التثقيف الصحي في هذا الشأن على أيدي أفراد مدرّبين ومؤهلين.

غير أن دواعي القلق ما زالت قائمة فيما يتعلق بالمشاكل المستمرة بل والمتزايدة التي تواجه العالم اليوم. فعلاوة على جميع مصاعب السنوات السابقة، تلقي الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة عبئاً إضافياً على الجهود الدولية والجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية وعلى أهدافها القطرية الخاصة.

والبوسنة والمهرسك من البلدان ذات معدل الانتشار المنخفض لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فقد سجلت أول حالة للإيدز في البوسنة والمهرسك في عام ١٩٨٦، واكتشف أول مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية في عام

ونحن كشعب نعزز اعتزازنا شديدا بدولتنا الجزرية الصغيرة وبتقاليدنا وثقافتها ومعتقداتها وممارساتها النابضة بالحياة. ونرى أن هذا الرأسمال الثقافي عنصر بالغ الأهمية في الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وقد ثبتت فعاليته في حالتنا في الإبقاء على معدل التقدم البطيء لهذا الوباء في بلدنا. ويتصدر دواعي قلقنا اليوم أن ينتقل الوباء المحدود النطاق الآن في سانت لوسيا إلى عامة السكان. ونرى أنه يلزم اتخاذ عدة إجراءات رئيسية حاسمة لمنع ذلك الانتقال، وهي تشكل الأساس في استجابتنا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ويسرنا الآن أن نطلع عليها زميلنا من الدول الأعضاء.

تمشيا مع الخطة الاستراتيجية الخمسية في سانت لوسيا، تركز جهودها بصفة رئيسية فيما يلي: أولاً، التشجيع على إرجاء بدء النشاط الجنسي؛ ثانياً، التشجيع على عدم تكوين علاقات جنسية متعددة في وقت واحد؛ ثالثاً، تشجيع استخدام الرفالات، ويشكل العنصران الأول والثاني العمودين الرئيسيين اللذين تستند إليهما استجابتنا. كما قمنا بتنفيذ برنامج ناجح للعلاج بقصد منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل يوفر العلاج للحوامل المصابات بالفيروس.

ونوه بملاحظة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن تعدد العلاقات المتزامنة هو السبب الرئيسي لانتشار الوباء في معظم البلدان المتأثرة. ونعتمد مواصلة تقديم الدعم، من خلال وسائط الإعلام والبرامج التثقيفية في المدارس وعلى نطاق المجتمع الواسع، للقيم الثقافية الموجودة التي تتخذ من علاقات الحب القائم على الالتزام مثلاً أعلى، وتأكيد تجربتنا في أن العلاقات الجنسية العابرة لا تزيد خطر إصابة الشخص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فحسب، بل تجنح أيضاً إلى معاملة الإنسان كأنه شيء من الأشياء. وسواصل العمل في تعاون

وتتفق مع الاعتقاد بأن النجاح المشترك سوف يتحقق نتيجة للوفاء بتلك الالتزامات والاضطلاع بالجهود لدعم تعميم سبل الحصول على الوقاية والعلاج والدعم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية بحلول عام ٢٠١٠، وتحقيق الأهداف الواردة في الغايات الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وسيتحقق النجاح المشترك من خلال وضع استراتيجيات وطنية محددة وتنفيذها، وزيادة الدعم المالي المقدم لجهود مكافحة هذا الوباء، وتحسين التشريعات في جميع أنحاء العالم، والالتزام الكامل من الجهات المعنية كافة.

السيدة فلود - بوبرون (سانت لوسيا) (تكلمت

بالإنكليزية): تعرب سانت لوسيا عن ترحيبها بهذا المنتدى، الذي يعقد لدراسة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا تتيح لنا الاجتماعات من هذا القبيل أن تتبادل الخبرات ونتعلم من تجارب الآخرين فحسب، وإنما تشجذ أيضاً هممنا لكي نضع جهودنا المبذولة في مكافحة هذا الوباء الرهيب.

تقع سانت لوسيا في منطقة البحر الكاريبي، التي لا تتفوق عليها في معدلات انتشار الوباء إلا منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. والوباء منتشر بدرجة كبيرة في سانت لوسيا، ولو أنه لا يصنف في مرتبة الوباء العام، لأن الانتشار بين صفوف عامة السكان لا تتجاوز نسبته ١ في المائة. ومع أن سانت لوسيا من البلدان متوسطة الدخل، فإن أي زيادة في الفقر سوف تزيد مواطن الخطر الاجتماعي والاقتصادي، مما يهيئ البيئة الصالحة لنمو الوباء. وبالنظر إلى مواردنا المالية المحدودة، لا نزال ندرك بشدة أن بقاءنا ذاته يتوقف على كسب هذه المعركة. وفي هذا الصدد، نعرب عن التزامنا بتطبيق أفضل الممارسات التي ثبتت فعاليتها في سياقنا.

تسعى سانت لوسيا للإجابة على السؤال عما يلزم الشخص المعني لحماية صحته وتحقيق إمكاناته البشرية. ونرى من تجربتنا أن التسمية "عامله في مجال الجنس" تحد من قدرتنا على رؤية الشخص الكامل، الذي تعرض في غالبية الحالات للتجار والتلاعب به وإساءة معاملته جنسيا وبدنيا وعاطفيا وأصبح الخطر الذي ينتظره يتجاوز بكثير خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونرى أن الاستجابة الدولية الراهنة لإباحة العمل في مجال الجنس وتعزيز الحد من الخطر من خلال توزيع الرفالات غير ملائمة وتضفي على الممارسة المأمونة للجنس أسبقية على الاهتمام برفاه الأشخاص.

وتعد السياسات والبرامج التي تستهدف الطلب على العملات في مجال الجنس نقطة بدء رئيسية في هذا الصدد. وتشمل هذه السياسات تجريم شراء الجنس، وإسداء المشورة للعملاء والقوادين، وفرض عقوبات قاسية على المتجرين لأغراض الجنس وعلى الأطراف الثالثة التي تستعين بالتكنولوجيا لتيسير ابتياعه. كما نعتزم توفير برامج العلاج المتخصص والرعاية والدعم للنساء والرجال والأطفال المستخدمين في تجارة الجنس بحيث تتم تلبية احتياجاتهم الفريدة. وستشمل تلك البرامج عنصرا تثقيفيا كبيرا يركز على اكتساب مهارات العمل وعلى فرص الإفلات من حلقة الاستغلال الجنسي الذي يصعب كثيرا الفرار منه.

وفي حالة الفئة السكانية المؤلفة من الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، يجب أن تبدأ التدخلات بالتخفيف من الوصم والتوسع في برامج الفحص والتوجيه الروتينية. ويجب أن يكون من ملامحها الجوهرية أن تقدم هذه التدخلات الدعم الاجتماعي والروابط اللازمة للرعاية والتوجيه فيما يتعلق بالكشف عن الشركاء والمزايا الصحية للحد من العلاقات المترامنة مع الشركاء. ويجب التشديد على المزايا الصحية للعلاقات القائمة على الالتزام، بما يتجاوز

وثيق مع قيادات الشباب ومع المجتمعات المحلية والجماعات الدينية على إيلاء الأولوية لتشجيع إرجاء النشاط الجنسي بين أوساط الشباب والإخلاص المتبادل في إطار الالتزام الدائم في أوساط من هم أكبر سنا. وسوف يكون التثقيف عن طريق النظراء إحدى الأدوات الرئيسية في هذه الرسائل التي تركز على الوقاية.

وسوف تقترن تلك الجهود بالتثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للحد من الوصم الذي يصاحبه والتشجيع على الفحص لكي يعلم الأفراد حالتهم ويلتمسوا العلاج. ونرى أن من أهم الأدوار التي يمكن أن تقوم بها حكومة سانت لوسيا تقديم الدعم للأشخاص وأسرههم ومجتمعهم المحلية في تعزيز الفهم الدقيق لهذا المرض وللجوء للخيارات الصحية. علاوة على ذلك، يُشرك هذا النهج ثقافة سانت لوسيا في هذه العملية، وهذا أمر له أهميته الكبيرة لتقبل السكان أي برنامج ومن ثم لنجاحه على المدى الطويل.

ومن الإجراءات الرئيسية الأخرى إعداد حلول محددة الهدف لمواجهة الوباء الموجود تحديدا في سانت لوسيا. وبالرغم من أن الأرقام الدقيقة غير متوفرة بعد عن عدد العملات في مجال الجنس أو الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، من المعلوم حاليا أن هاتين الفئتين في خطر بمنطقتنا. فقد وجد أن معدلات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أعلى بدرجة كبيرة في هاتين الفئتين من السكان في بلدان منطقة البحر الكاريبي الأخرى ذات الظروف المماثلة. ومن الأمور الأساسية للنهج الذي يركز على الأشخاص أن يتجنب التعامل مع الأشخاص في هاتين الفئتين باعتبارهم عوامل محتملة لنقل المرض بل التصدي لاحتياجاتهم الملحة.

واللجوء للخدمات الجنسية من العوامل الرئيسية في خطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين عامة السكان. وتمشيا مع النهج الذي يركز على الأشخاص،

تعرض فيه الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية للخطر الحرب على الإيدز وتترك أثرها على تحقيق الأهداف الأخرى، من قبيل ضمان الحق في التنمية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحد من وفيات الأطفال وتعزيز صحة الأمهات. وقد عجل الظلم الاجتماعي والفقر اللذان أطلقتهما النموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد باتساع رقعة انتشار هذا المرض وأمراض أخرى كثيرة. وتشكل هذه الحالة، التي تتفاقم بفعل الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة، خطراً على الموارد الشحيحة المتاحة لتنمية التعاون الدولي بغية التصدي للوباء في بلداننا. لذلك نهب مرة أخرى بالبلدان المتقدمة نمواً أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تساعد بلداننا على تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية، دون شروط مسبقة تفرض قيوداً على أولوياتنا.

وقد تأكدت بوضوح الروابط الوثيقة القائمة بين التنمية المستدامة والصحة والتعليم. ومن الضروري لذلك أن نعلم نهما متعمداً متعمداً التخصصات ومتعدد القطاعات ومشاركا بين الثقافات يتضمن التركيز على احتياجات الجنسين وعلى حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، بدأنا عملية للتحويل في نيكاراغوا بتطبيق أول نماذجنا الجديدة لرعاية صحة الأسرة والمجتمع المحلي. ويتركز محور هذا النموذج بصفة رئيسية على الرعاية بمناطق الريف، وتضافر بعض الجهات المعنية الرئيسية كأخصائيي المجتمع والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمؤسسات التي تهدف والتي لا تهدف إلى الربح معا في جهد موحد لضمان التكامل الحقيقي للرعاية. ونتج عن هذا زيادة اشترك الجهات المعنية، بهدف ضمان اتباع العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الراجعة. كما أدى إلى خفض ملموس في خطر العدوى بين فئات معينة، وتوفير العلاج الشامل من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك إتاحة إمكانات العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات الراجعة،

الحد من خطر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في سياق تعزيز الصحة البدنية والعاطفية والجنسية بصفة عامة.

ونشجع جميع الدول الأعضاء، ولا سيما التي تتعامل مع الوباء المحصور في نطاق مركز، على الانضمام إلى سانت لوسيا في العمل بصمود على مجابهة القوى الكامنة في المجتمع التي تميل إلى تعزيز الفقر وسوء التغذية والقابلية للإصابة بالأمراض المزمنة والصراع والبطالة والامية والاستغلال الجنسي، وفي النظر إلى الشخص باعتباره أداة للجنس وإدمان المخدرات وجميع مظاهر عدم المراعاة لكرامة البشر.

فالشخص الإنسان هو بمثابة المركز في استجابة سانت لوسيا لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما في ذلك الأشخاص المعرضون لخطر المرض والمتأثرون به. ويجب أن نسأل أنفسنا دوماً عن احتياجات الشخص المعرض للخطر وعن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز نمائه البشري المتكامل ورفاهه بوجه عام.

ولدى سانت لوسيا اعتقاد بأن النجاح في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يمكن أن يتحقق إلا بالتضامن بين جميع الجهات الفاعلة في المجتمع لتلبية الاحتياجات البدنية والعاطفية والفكرية والروحية لجميع أفرادها، مهية بذلك الأوضاع الضرورية للرفاه والصحة الجيدة بوجه عام ولازدهار البشر. ومن دواعي سرور سانت لوسيا أن تعيد تأكيد التزامها بهدف تعميم سبل الحصول على خدمات الوقاية والعلاج والرعاية والدعم فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية.

السيد هرميدا كاستيلو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يود وفدنا أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل المكسيك نيابة عن مجموعة ريو.

وتشترك نيكاراغوا في هذه المناقشة بدافع من نفس الشواغل التي أعرب عنها كثير من الوفود اليوم، في وقت

وكوبا والمكسيك، وأيضا من وكالات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

أما بخصوص الوصول إلى التشخيص والرعاية بالنسبة للسكان بشكل عام وللمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصورة خاصة، فقد أُحرز تحسن في الوصول إلى التشخيص السريع لهذا المرض. ففي عام ٢٠٠٣، كان لدينا مركز واحد للتشخيص، وهو المركز الوطني للتشخيص والإحالة. وبنهاية عام ٢٠٠٨، أصبح لدينا ١٤٣ مركزا للتشخيص مجهزة بالمختبرات الملائمة والموظفين ذوي المهارات للقيام بالتشخيص السريع لفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء نيكاراغوا.

ويمكن لجميع العيادات الصحية أن تقدم الآن المشورة بشأن هذا الفيروس والوقاية منه، وقد قدمنا ٦٧١ ١١٥ استشارة من هذا النوع في عام ٢٠٠٨. وقمنا بتحسين الرعاية الشاملة للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكفلنا بمضادات الفيروسات الرجعية في إطار من اللامركزية للمصابين بالفيروس/الإيدز. وزاد عدد المصابين بالإيدز من ٣٣٥ شخصا في عام ٢٠٠٦ إلى ٧٩٠ في عام ٢٠٠٩. وفي الوقت الراهن، لدى ٩٠ في المائة من أقسام الرعاية الصحية الشاملة المحلية القدرة والموارد لتقديم الرعاية. وحققنا أيضا تقدما في تعزيز معايير الرعاية في العيادات الصحية بوضع معايير وبروتوكولات للرعاية والتغذية والرعاية النفسية - الاجتماعية للنساء الحوامل، وذلك لتفادي انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، ورعاية الأطفال والشباب والكبار المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

وتطبيق منهجية رصد الجيل الثاني. وتضاف إلى كل ذلك الجهود المبذولة للسيطرة على السل، الذي طرأ تحسن واضح على المؤشرات المتعلقة به.

وفيما يتعلق بالمؤسسة الوطنية المكلفة بإدارة الاستجابة الوطنية للإيدز، تم اعتماد خطة للرصد والتقييم في عام ٢٠٠٩ لكفالة تنفيذ مبدأ العناصر الثلاثة. وتشمل تلك العناصر وضع إطار للعمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠، وإيجاد هيئة للتنسيق، وتطبيق نظام الرصد والتقييم لعام ٢٠٠٩.

وقد ألفت الجهود المتخذة عبر مختلف القطاعات نهجا هاما لزيادة الاستجابات الشاملة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوسع فيها وتنفيذها. وتحقيقا لتلك الغاية، تضطلع وزارة الصحة ببرنامج لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتولى قيادته. وتشمل تلك العملية عقد حلقات العمل، وإعداد آليات الإدارة، وبدء عملية إصلاح قانوننا رقم ٢٣٨، وذلك بالتشاور مع المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، وتعزيز المشاركة على مختلف الأصعدة التي تتخذ فيها القرارات المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات الوطنية بشأن الفئات الجنسية المتنوعة في بلدنا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بك (جزر سليمان).

وهناك أولوية أخرى من أولوياتنا هي إقامة تحالفات استراتيجية مع المصادر الدولية للمساعدة. وتقر الحكومة بقدرة القطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الربحية والمنظمات الطوعية وسلطات الحكم المحلي والمجتمعات المحلية والأسر على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولذا تسعى الحكومة إلى تحقيق الموازنة والتعاون فيما بين الدول وقد تلقت الدعم من حكومات صديقة، مثل البرازيل وجمهورية فنزويلا البوليفارية وجمهورية إيران الإسلامية

وذلك بدعم الاستراتيجيات الوطنية وحملات التوعية، وكذلك إشراك منظمات المجتمع المدني. ثانياً، توفير العلاج اللازم للمصابين. وهذا يقودنا إلى الحديث عن حقوق هؤلاء المصابين، وأهمها توفير الرعاية الصحية لهم وحق المعاملة الحسنة والشفقة بهم وعدم عزلهم إلا في الحالات التي قد يشكلون فيها خطراً على الآخرين. وينبغي ألا ينعكس خوفنا وكرهنا للمرض على المريض. وكما أن للمصابين حقوقهم، عليهم كذلك بعض الواجبات تجاه أنفسهم وتجاه مجتمعاتهم. ويجب توعيتهم بهذه الواجبات. فعليهم استشارة الأطباء المتخصصين لمعرفة وسائل اتقاء تفاقم المرض، وكيف يقون غيرهم من انتقال المرض إليهم، وأن يُعلموا بحالتهم كل من يتصل بهم ومن هم في محيطهم اتصالاً يمكن أن يؤدي إلى العدوى، مثل الزوجة.

أخيراً، لا بد أن نكون حذرين في توصيفنا لسياسة عدم التمييز وتجنب الخلط بينها وبين إجراءات الوقاية اللازمة التي قد تتخذها بعض الدول للحيلولة دون انتشار المرض، والأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والثقافية والدينية للمجتمعات بأنواعها وارتباطها بانتشار المرض.

السيد العبيدي (المملكة العربية السعودية): أود أن أعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة العامة لمناقشة التقرير المحلي للأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦.

لقد قامت المملكة العربية السعودية بتنفيذ البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز منذ عام ١٩٨٦، ويشتمل على خطة متكاملة لحماية المملكة والمواطنين المقيمين من هذا المرض وخطر وفادته أو انتشاره فيها. وقامت بلادي أيضاً بتقديم الدعم لهذا البرنامج لتأمين المتطلبات اللازمة لتجهيز وتشغيل

وستواصل حكومتنا بذل الجهود لمكافحة هذا الوباء، حيث أن عوامل مثل التعليم والتضامن حيوية الأهمية للاستمرار في إحراز تقدم في التدابير والسياسات التي تمكّننا من الانتصار في الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيد جبريل (الجمهورية العربية الليبية): أعرب عن تأييدنا للبيان الذي ألقاه ممثل سوازيلند بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

لقد نال مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز اهتماماً دولياً واسعاً، لكن هذا الاهتمام ما زال يحتاج إلى أن يُترجم إلى خطوات عملية لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في القرارات والمؤتمرات الدولية التي عُقدت بهذا الشأن، وأهمها الهدف السادس من أهداف الألفية، وكذلك قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٢.

وبالرغم من تحقيق تقدم نسبي في مواجهة المرض، حيث تبين الإحصاءات انخفاض معدل الإصابات، إلا أن أعداد المصابين تستمر في التزايد، كما يوضح ذلك تقرير الأمين العام في الفقرة ٢٦، وخاصة في الدول الفقيرة، وتحديدًا في القارة الأفريقية.

إن معدل انتشار المرض في القارة الأفريقية يدق أجراس الخطر، خاصة مع تداعيات الأزمة المالية. وبالتالي، فإن المسؤولية تزداد على عاتق الجهات الدولية المانحة لمساعدة مساعداتها في مجال مكافحة الإيدز، وزيادة التمويل السنوي لسد ثغرة الموارد المتاحة لتحقيق استفادة الجميع في البلدان الفقيرة وذات الدخل المنخفض، وكذلك توفير الدعم لمراكز البحث المتقدمة في هذه الدول، وتمويل مراكز البحث العالمية لمحاولة الحصول على الأمصال الواقية أو العلاجات منخفضة التكلفة التي قد تقضي على المرض بشكل نهائي.

إن التعامل مع هذا المرض لا بد أن يكون في مسارين متوازيين: أولاً من خلال التركيز على سبل الوقاية،

حرمانا نتيجة للتحيز والتمييز والجهل. وعلينا أن ننشر رسالة من التسامح والتفهم، بضرب الأمثلة الطيبة من بلداننا وكيف نعامل مواطنينا.

ندرك جميعنا أن للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية حقوقا بحاجة إلى حماية. وفي هذا الصدد، يساورنا قلق متزايد إزاء التوجه في صفوف الهيئات التشريعية لتجريم انتقال هذا الفيروس في ظروف معينة. ونحن في الاتحاد البرلماني الدولي أوضحنا أنه قبل التسرع في سنّ القوانين، ينبغي لنا أن ننظر بعناية في حقيقة أن سنّ تشريعات جنائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية تحديدا يمكن أن يزيد من وصمة المصابين بالفيروس. ويمكن أن يكون مثبطا لفحص فيروس نقص المناعة البشرية، وأن يخلق إحساسا زائفا بالأمن في صفوف غير المصابين بهذا الفيروس، وبدلا من مساعدة النساء بحمايتهن من الإصابة بهذا الفيروس، تفرض عليهن أعباء إضافية وخطر التعرض للعنف والتمييز.

وفضلا عن ذلك، لا يوجد دليل على أن للقوانين الخاصة بانتقال فيروس نقص المناعة البشرية تأثيرا كبيرا على انتشار هذا الفيروس أو الحد من الوباء. لا بد من إيلاء الأولوية لزيادة الوصول إلى أنماط الوقاية الشاملة والمدعومة بالأسانيد في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (الفيروس/الإيدز).

وعلينا أيضا معالجة أوجه القصور في معرفة المشرعين للمسائل الأخرى المتصلة بالفيروس وبالإيدز. فعلى سبيل المثال، إذا أردنا العمل على تحقيق حصول الجميع على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، يتعين علينا أن نعرف ونفهم المشاكل المتصلة بالأسعار والقوانين التجارية والتوزيع. ويلزمنا أن نعرف لماذا لا تصل العقاقير إلى الناس الذين هم في حاجة إليها. وعندما يعني ذلك سنّ القوانين وتعديل القوانين القديمة، فإننا ينبغي أن نكون على استعداد للقيام

المختبرات لاكتشاف العدوى بفيروس الإيدز. كما تم دعم البرنامج للصراف على برنامج المسح الصحي والأنشطة الأخرى للبرنامج لكي يتمكن من الاستمرار في مهمته لمنع وفادة المرض إلى المملكة وخفض معدلات الإصابة.

وقد وضعت المملكة العربية السعودية برنامجا وطنيا لمكافحة الإيدز لتمويل أنشطة البرنامج المختلفة. وفي هذا الإطار، قامت بدعم جهود مكافحة مرض الإيدز خارجيا وساهمت في الصندوق العالمي لمكافحة مرض الإيدز والسل والمalaria. وقامت بزيادة مبلغ المشاركة من ١٠ ملايين دولار إلى ١٨ مليون دولار للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠، بواقع ٦ ملايين دولار سنويا من موارد الصندوق السعودي للتنمية.

وترى حكومة بلادي أن تحقيق هدف إتاحة برنامج الوقاية والعلاج وتقديم الرعاية يتطلب التعاون بقدر أكبر من الفاعلية للنهوض بالقدرات الوطنية في العديد من البلدان النامية، خاصة في البلدان المنخفضة الدخل بدعم برامجها الوطنية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): بموجب القرار ٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد برادان مالا (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم بالإنكليزية): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد البرلماني الدولي. واسمحوا لي أن أبدأ بالقول إن أحد أهدافنا الرئيسية بصفتنا برلمانيين هو السير بالأمر بمزيد من الصراحة نحو قيادة برلمانية في التعامل مع الوباء.

ما العمل؟ أحيانا، بالنسبة لنا في البرلمان، ذلك يعني اتخاذ موقف شجاع أمام الناخبين الذين قد تكون لديهم آراء مختلفة بشأن وسائل التصدي للفيروس والتعقيدات المصاحبة له. وبصفتنا متحدثين قياديين في مجتمعاتنا، علينا نحن البرلمانيين أن نهض وتكلم بصراحة أمام أكثر المجموعات

بمناسبة المؤتمر الدولي المعني بالإيدز المعقود في مدينة المكسيك في عام ٢٠٠٨، وسيعمل إلى جانب البرلمان النمساوي لضمان أن يثبت المشرعون وجودهم في فيينا في العام القادم. ونرحب بالبعد السياسي المتزايد للمؤتمرات الدولية.

ورغم المحازفة بذكر ما هو بديهي، اسمحو لي أن أقول إن مسألة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مسألة سياسية إلى حد كبير. وفي هذا الصدد، وبينما نرحب بتقرير الأمين العام (A/63/812) المقدم في إطار هذا البند من جدول الأعمال، اسمحو لي أن أقول إنني لا أفهم، مرة أخرى، لماذا لا يُشار أبداً إلى العمل الذي تقوم به البرلمانات.

إن الإنجازات في الأنشطة البرلمانية بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لن تتحقق بدون شراكة حقيقية، وإن الاتحاد البرلماني الدولي ممتن لشركائه من الأمم المتحدة لمشاركتهم ودعمهم. والاتحاد البرلماني الدولي ملتزم بالحفاظ على الزخم، وسيقوم بما في وسعه لمساعدة أعضاء البرلمان في إيجاد بيئة قانونية تمكن من التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): عملاً بالقرار ٤/٤٧ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للهجرة.

السيدة ستراوس (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلمت بالإنكليزية): تقدر المنظمة الدولية للهجرة هذه الفرصة للمشاركة في مناقشة اليوم وإبداء آرائها فيما يتعلق بصحة المهاجرين والتصدي العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية.

على الرغم من التقدم المحرز في العديد من المجالات منذ اعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بخصوص هذا الفيروس، ما زال هناك العديد من التحديات، بما في ذلك ما يتعلق بالصلات

بذلك. نريد توفير المزيد من المعلومات للبرلمانات عن نظام الملكية الفكرية المتعددة الأطراف. ويمكن أن تؤدي المعرفة التامة بحقوق الملكية الفكرية إلى إنقاذ الأرواح.

وبالعمل على الصعيد الإقليمي، نقوم حالياً بالإعمال الفعلي لهذه الحقوق. ففي أوائل هذا العام، انضم الاتحاد البرلماني الدولي إلى الجمعية الوطنية لجنوب أفريقيا في تنظيم حلقة دراسية تدريبية إقليمية لأعضاء البرلمان بشأن الوصول إلى العقاقير وتكلفتها. وكما اتضح من الحلقة الدراسية، فإن المسألة تتسم بتعقيد أكبر من النواحي التقنية لأوجه مرونة حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة التي حددها منظمة التجارة العالمية، رغم أنها معقدة. وحتى عندما تتوفر العقاقير بتكلفة معقولة، هناك صعوبات تتعلق بالتخزين والتوزيع، وفيما بعد، ضمان الالتزام بنظم وصف العقاقير وضمان استعمال الأدوية في الأغراض السليمة. وعلى البرلمانين القيام بالمزيد لدراسة هذه المسائل، ونوصي بأن يشكلوا لجاناً مشتركة بين الأحزاب بصفتها النقاط الرئيسية في مؤسستهم لهذا الغرض. ويتعين على هذه اللجان أن تعمل عن كثب مع المجتمع المدني والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

وهناك مجال آخر يتخذ فيه الاتحاد البرلماني الدولي إجراءات تتعلق بالقيود المفروضة على سفر المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. فبعد المشاركة في فرقة العمل المخصصة لهذا الموضوع والتابعة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي وهيئته الإدارية توصياتهما، مما يمهد السبيل لنا للعمل على إدخال إصلاحات تشريعية لوضع حد لهذا التمييز.

ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً على حشد المشاركة البرلمانية في المناسبات الدولية الرئيسية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وقد جمع أكثر من ١٠٠ عضو من أعضاء البرلمان والموظفين في إحاطة إعلامية برلمانية نظمت

وجودهم في البلد غالبا لا يدرجون في الإحصائيات الرسمية. ومن ثمّ هناك حاجة ملحة إلى بذل الجهود لمساعدة النظم الصحية للحصول على المعلومات بصورة أفضل عن صحة المهاجرين واستعمالهم للخدمات بطريقة تقوم على الحقوق.

إن التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية وتنقل السكان يتطلب تعاوناً متعدد القطاعات داخل البلدان وفيما بينها. ومن الأهمية بمكان داخل البلدان أن يكون هناك حوار متعدد القطاعات يقوم على أساس القيم والمبادئ المجتمعية الأساسية، مثل التضامن والاندماج وحقوق الإنسان والمشاركة، وكذلك المبادئ الصحية العامة السليمة. أما خارج الحدود الوطنية، فإن من الأهمية بالقدر نفسه ضمان عمليات تشاورية إقليمية متعددة القطاعات، تضم قطاعات الهجرة والصحة والعمالة.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالقول إن المنظمة الدولية للهجرة تتطلع إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعديد من الشركاء الآخرين بشأن المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والهجرة، وبصورة أوسع بشأن مسائل الهجرة والصحة من أجل رفاه المهاجرين والمجتمعات المضيفة على السواء. إن دراسة مسألة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومتطلبات رعاية المهاجرين من شأنها أن تحسن صحة المهاجرين، وأن تتفادى التكاليف الصحية والاجتماعية على المدى البعيد، وأن تحمي الصحة العامة على الصعيد العالمي، وأن تيسر الاندماج، وأن تسهم في نهاية المطاف في استقرار المجتمعات وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. وأود أن أبلغ الأعضاء بتأجيل البت في مشروع المقرر A/63/L.73 إلى موعد لاحق.

بين الهجرة والنتائج الصحية الناجمة عنها، التي أود أن أركز كلمتي المختصرة عليها.

بداية، من الهام أن نوضح أن الهجرة في حد ذاتها لا تعني زيادة خطر فيروس نقص المناعة البشرية. فعملية الهجرة يمكن أن تؤثر في النتائج الصحية سلباً أو إيجاباً. والهجرة معقدة، وهناك أنواع مختلفة من السكان الرحل.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

لا بد أن تأخذ الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والرعاية والعلاج وبرامج الدعم في الاعتبار أوجه الضعف الخاصة بالمهاجرين والسكان الرحل في كل مرحلة من مراحل الهجرة. فالظروف المحيطة بهذه العملية يمكن أن تزيد أوجه الضعف الصحية، لا سيما بالنسبة للمهاجرين قسراً أو سرا، أو الذين يقعون في أيدي المهربين. وغالبا ما توجد تفاوتات بين الموطن الأصلي للمهاجر وبلد المقصد، خاصة فيما يتعلق بالخدمات الصحية. والأحوال والظروف التي تدفع إلى التنقل - مثل الفقر والعنف وعدم المساواة - قد تؤثر أيضا على أوجه الضعف عند المهاجرين وعلى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وأيضا على قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المتعلقة بهذا الفيروس. فالمهاجرون قد تكون إمكانية وصولهم إلى الخدمات مقيدة إما لأنهم ليس لديهم الحق في الوصول إليها أو أنهم غير مدركين لها، أو لأن الخدمات المتوفرة لا تُعرض على المهاجرين بروح ودية.

ثمّة حاجة إلى المزيد من المعلومات عن فيروس نقص المناعة البشرية والسكان الرحل. الهجرة معقدة لأنها عملية من مراحل، وليست حدثاً واحداً، ولأنها قد تشمل المهاجرين داخليا والدوليين على السواء. وبناء على سياسات الدول، يمكن تصنيف المهاجرين الحائزين للوثائق بعدة طرق مختلفة. أما المهاجرون الذي تعوزهم الوثائق، أو الذين يدخلون بطريقة سرية أو يغيرون وضعهم كمهاجرين أثناء

وبعد تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: إسبانيا، إسرائيل، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بنن، بولندا، بيرو، جامايكا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، سلوفاكيا، فرنسا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا.

إن مشروع القرار المعروض على الجمعية هو نتيجة لعملية طويلة بدأت بجهد غير رسمي لتحديد جوهر آراء الدول الأعضاء المهتمة بشأن تشغيل صندوق بناء السلام وعلاقته مع لجنة بناء السلام. واستفادت تلك المناقشات من تقييم مآذون به للصندوق من خلال تقييم مستقل، ورد الإدارة على ذلك التقييم وتقييم مفيد للصندوق قام به الفريق الاستشاري لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام.

واستخلصت الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في ورقة غير رسمية كانت بمثابة مدخل لمشروع تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام واختصاصاته. وتقرير الأمين العام (A/63/818) حدد مجموعة منقحة من الاختصاصات لعمل صندوق بناء السلام. وأصبح ذلك نقطة الانطلاق لمشروع القرار الذي سنعمده اليوم.

ولأن عملنا مع الأمانة العامة لم يقتصر على تنقيح اختصاصات صندوق بناء السلام، بل للوصول بتلك الاختصاصات المنقحة إلى مرحلة التنفيذ على أساس تلك المشاورات غير الرسمية أيضاً، فمن الملائم تماماً أن أعرب نيابة عن السويد والهند عن خالص تقديرنا لجميع الوفود على الروح البناءة التي سادت أثناء المشاورات.

الغرض من ذلك الجهد كله التأكد من أن تنقيح اختصاصات صندوق بناء السلام من شأنه المساعدة على تحسين كفاءة الصندوق وفعاليتيه. والقصد أن يكون الصندوق قادراً على توفير التمويل القصير الأجل بسرعة في

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال.

البندين ٧ و ١٠١ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

مشروع القرار (A/63/L.72)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة اختتمت نظرها في البند ١٠١ من جدول الأعمال في جلستها العامة الـ ٢٥، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ولكي تتمكن الجمعية العامة من النظر في مشروع القرار A/63/L.72، لا بد من إعادة فتح الباب للنظر في البند ١٠١ من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ١٠١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أيضاً أن أعتبر أن الجمعية توافق على الشروع فوراً في النظر في البند ١٠١ من جدول الأعمال؟

لا أرى أي اعتراض. نشرع الآن وفقاً لذلك.

فيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/63/L.72.

أعطي الكلمة لممثل الهند لعرض مشروع القرار

A/63/L.72.

السيد بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نيابة عن

المُيسرِّين، السويد والهند، ومقدمي مشروع القرار الآخرين، يشرفني أن أعرض مشروع قرار بشأن صندوق بناء السلام، كما يرد في الوثيقة A/63/L.72.

والستين، سيتضمن ذلك التقرير نتائج التقييم الشامل المستقل التالي وتوصياته.

وبالمثل، فإن مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام سينظم أيضا إحاطات إعلامية منتظمة للدول الأعضاء عن أداء الصندوق. وعقد اجتماع سنوي يهدف إلى إتاحة الفرصة لجميع الجهات المعنية لإجراء استعراض شامل لأداء الصندوق والنتائج والدروس المستفادة. وسيوفر ذلك الحدث السنوي أيضا فرصة لتحديد موارد الصندوق بشكل منتظم. وتتطلع إلى هذه التفاعلات المنتظمة كوسيلة لضمان الشفافية ومشاركة الدول الأعضاء في عملية بناء السلام.

ونياية عن الميسرين ومقدمي مشروع القرار، أمل مخلصا أن يُعتمد مشروع القرار الإجرائي، الوارد في الوثيقة A/63/L.72، بتوافق الآراء. ونحن ممتنون لدعم جميع الوفود في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.72، المعنون "صندوق بناء السلام". هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.72.

اعتمد مشروع القرار A/63/L.72.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحتتم نظرها في البند ١٠١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

حالات الطوارئ لتحقيق مكاسب سريعة في المرحلة المبكرة من توطيد السلام. وبالمثل، ينبغي أن يكون قادرا على توفير التمويل المُحفّز للمساعدة في معالجة أسباب الصراع على المدى المتوسط.

وستسهم الاختصاصات المنقحة، إلى جانب الجهود المتواصلة الرامية إلى تحسين الهياكل الإدارية للصندوق، في تحقيق تلك الغاية. وروح الاختصاصات المنقحة لا تقل أهمية عن النص. ولذلك، من المهم الإشارة إلى أنه استرشد في تنقيح الاختصاصات بمهدفين عامين.

المهدف الأول تعزيز قدرة الصندوق ليكون موردا مرنا ومتجاوبا ومركّزا لدعم بناء السلام، بما في ذلك من خلال ترشيد هيكله وبنائه وتبسيطهما.

المهدف الثاني تعزيز التآزر بين لجنة بناء السلام والصندوق إلى أقصى حد، من خلال أحكام لتعزيز الشفافية والمشاورات. وهناك حاجة لإدارة العلاقة مع لجنة بناء السلام وجميع الجهات المانحة بشكل إبداعي وذلك من أجل الاستفادة من أوجه التآزر القائمة في استراتيجيات بناء السلام.

وستنفذ الاختصاصات من خلال تحديث السياسات والمبادئ التوجيهية بما من شأنه معالجة مسائل الإدارة والمسائل التنظيمية. وينبغي لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام أن يضع تلك المبادئ التوجيهية في وثيقة إرشادية يتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه الوكيل الإداري للصندوق، وكذلك مع سائر منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة والفريق الاستشاري. وينبغي لإدارة العمليات أن تكون شفافة لضمان استمرار الدعم من الدول الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين.

سيقدم الأمين العام تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة بشأن تشغيل الصندوق وأنشطته. وفي الدورة السادسة